Sociology of the Senegalese Democratic Transition; Explaining the Persistence of Patrimonialism and Pervasiveness of Clientelistic Relationships

سوسيولوجيا الانتقال الديمقراطي في السنغال: محددات الاستمرارية

الباتريمونيالية وتغلغل العلاقات الزبونية

جلة سماعين باحث أكاديمي ومترجم دكتوراه علوم في الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3.

Available online <https://www.maspolitiques.com/ojs/index.php/ajps/article/view/226>

Submitted: May 5, 2020

Published: Jun 29, 2020

Abstract:

This study aims to analyses the sociology of political changes in Senegal and the foundations of the neo-patrimonial authority to be found in the cultural determinants and the clientelistic relationships. It seems that despite the modern institutions construction that conduct the State and produce citizenship, the political system still functioned according to a spoils system and through the clientelistic relationships and private use of state resources. All these facts hinder democratic transitions, development. Here, it would appear the role of the “political” to convey the “social,” and the strategic considerations found within the “social” to determine games of the “political.” An ambiguous relationship that perpetuates the crisis in public political issues.

Key words: Neo-Patrimonialism, Despotism, Democracy, Political Clientelism

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى فهم سوسيولوجيا التحولات السياسية التي مرّت بها السنغال بغية الكشف عن أسس الصيغة النيوباتريمونيالية لحيازة السلطة التي تتموضع داخل المحددات الثقافية والعلاقات الزبونية، إذ بالرغم من نموذج المؤسسات الحداثية التي تدير الدولة وتنتج المواطنة، فالنظام السياسي السنغالي لا زال يعمل وفق نظام المنافع وعبر آليات العلاقات الزبونية والاستخدام الخاص لموارد الدولة بشكل يمنع ترسخ الممارسات الديمقراطية ويفشل التنمية، ليرز بذلك دور السياسي في احتكار المجال "الاجتماعي"، والاعتبارات الاستراتيجية الموجودة داخل "الاجتماعي" لتحديد ألعاب "السياسي". وهي علاقة ملتبسة ستديم أزمات الشأن السياسي.

الكلمات المفتاحية: الزبونية السياسية، الأتوقراطية، الديمقراطية، النيوباتريمونيالية،

مقدمة

ليست صورة الدول الإفريقية بالمشرفة في مجمل فروع العلوم الإنسانية وفي مخيال شعوب القارات الأخرى، فتحليل واقعها ارتبط بمجموعة من المصطلحات كرسى نمطية معرفية وأسس منهجية تتعامل معها على أنها دونية ومتخلفة وعنيفة. كانت هذه العوالم خاضعة لفترة استعمارها للدراسات التاريخية الوصفية وتقارير المستعمر وبياناته، أو لسرديات الرحل والمستكشفين الأجانب، ولم يتم التعريف الأكاديمي بها (من الداخل) إلا عن طريق الدراسات الإثنولوجية والأنثروبولوجية وحصيلة الأبحاث الميدانية التي قام بها بعض العلماء الأوروبيين لعل أبرزهم جورج بالاندييه⁽¹⁾. أما اهتمامات العلوم السياسية فجاء متأخرا ولم تتم إلا بعد تطور ميدان النظم السياسية المقارنة خلال فترة الستينيات، في مرحلة تميزت باستمرار سجلات المذهب البنوي (Structuralism) وتفرعاته، والذي طوره علم الألسنية وأصبح نموذجا تفسيريا قادرا على إعطاء منظورات و'تصورات' تجعل أحكام العلوم الاجتماعية والطريقة الدينية أكثر علمية. وبما أن البنوية تعطي الأهمية لدور النسق الاجتماعي والثقافي في التأثير على أفعال الأفراد، كانت المجتمعات الإفريقية ميدانا جاذبا لاختبار مقولات اعتبرتها 'مجتمعات تقليدية' وذات 'فكر متوحش'، ولا تزال في الحالة 'الطبيعية'، بالقدر الذي قيست فيه مقتربات "الأسطورة والمعنى" على الجماعات التاريخية الراضة تحت سلطة الهيمنة الرمزية لعدد من الخيالات وأسطوريات التدين البدائي، واستعملت البنوية في تحليل اللغة والتقاليد الشفهية⁽²⁾ وتحليل الإرث التاريخي للإمبراطوريات الإفريقية كتوجه المؤرخ والأنثروبولوجي الفرنسي ريمون موني⁽³⁾، لكنها أبحاث وقعت في فخ الاختزالية ومنطق الإثنية المركزية (Ethnocentrism) الاستعلائي.

وبخصوص تسيير السلطة، فلا تكتمل معرفة سمات هذه الدول إلا بالتنقيب دوافع السلوك الخفية المستبطنة داخل المحددات الثقافية والأعراف والعلاقات الزبونية والتبريرات الدينية أو التراثية، يحاول هذا البحث التعرف على حالة دولة السنغال والإجابة عن سؤالين مركزيين: ما هي التحولات السياسية التي عرفتها السنغال في حركتها نحو الديمقراطية؟ وما صفة الديمقراطية التي أنتجتها هذه التحولات منذ الاستقلال الوطني؟ إن دراسة واقع هذه التحولات لا يكون إلا بمقاطعة المقاربة السياسية مع الموروثات التاريخية والاجتماعية واستخدام منهج مقارنة كل نظام حكم أو مرحلة سياسية. والكشف عن تعقد تفاعلات الأفراد مع السياسة ومع التعبيرات الثقافية التي تضمن فاعليتهم من أجل التغيير السياسي، والذي لا يفهم إلا بفهم مكونات الدولة السنغالية منذ تشكيلها القديم إلى غاية الفترة الكولونيالية ومابعداها، وصولا إلى تعقيدات الحاضر وتحولات الاقتصاد السياسي وتأثيراته على الأشكال الداخلية للسلطة.

أولا: النظام القديم والحكم الاستعماري في السنغال.

يعد البحث في التاريخ البعيد أمرا مهما لمعرفة تأثيرات الماضي على تجارب الحاضر، وهذه المناقشة المبدئية ضرورية لتحليل السياسة والمجتمع والدولة في إفريقيا قبل العهد الكولونيالي وبعده، وفي البحث عن

أشكال الاستمرارية والقطيعة في الممارسات والسلوكيات، خصوصا وأنها دول في تركيبها الديموغرافية ما هي إلا استمرار للعروق والإثنيات التاريخية، ولا تزال بقايا الماضي عالقة في بناءاتها الإيديولوجية، وهو توجه سنحاول إسقاطه على التحول السياسي في السنغال بعد الاستقلال.

أ) الإرث ما قبل الكولونيالي:

عرفت السنغال قبل الاستعمار قيام العديد من الممالك والمشيكات غير ثابتة الحدود تحاكي في بنية اشتغالها نموذج الدولة السودانية القديمة التي كانت تتشكل من عديد القبائل الريفية المتباعدة ذات الإنتاج المحلي المحدود، كما أنها لم تكن تخضع مباشرة لسلطة الإمبراطوريات الإفريقية التي سيطرت بداية من القرن التاسع ميلادي كإمبراطورية غانا ومالي و جاو (Gao). كانت هذه القبائل تختار قادتها المحليين كنوع من الحكم الذاتي، منهم ملاك الأراضي (Lamanes) الذين تتحدد مكانتهم وقوتهم بمقدار مساحات الأراضي الزراعية التي يملكونها. لم تتوحد هذه الجماعات الاثنو-عرقية إلا بعد ظهور الملكيات، وشكلت تكرور (Tekrur) أول مملكة عرفت في سينيغامبيا (تسمية السينيغال قديما) واتخذت منطقة بودور (Podor) عاصمة لها. سكنت فيها قبائل الطوكولور (Toucouleurs) والولوف وبيول، واعتنق العديد من أهلها الإسلام على يد الموحدين في القرن الحادي عشر بعد ما اعتنقته قائدها الأول وار جابي (waar jaabi) وباقي الأرستقراطيات، وأقامت المملكة علاقات وطيدة مع العرب فنقلت عنهم أسلوب العيش والتفكير وراجت تجارتها معهم كما انفتحت على الخارج بفعل الهجرات الداخلية والجهاد و"الرحلة" كما تظهر سردياتها عند الصوفيين.

ويخصوص أشكال تنظيم السلطة فسيأخذ القانون شكله من داخل تقاليد وأعراف كل جماعة، فقد كان للقادة حق الانتخاب والمشاركة والحرية في إبداء آرائهم، إضافة إلى تولي بعض الأفراد تمثيل جماعاتهم لدى الحاكم العام ونقل مشاغلهم، ممارسات سيتحمس لها فيما بعد أصحاب فكرة ترسخ التقاليد الديموقراطية في السنغال. تعطي هذه العناصر وغيرها شكلا خاصا للنظم السياسية بالسينغال الماقبل كولونيالية، ويرى هيسلينغ (Hesseling): "أنها ستخص أنظمة إثنية الولوف السياسية بالتسميات التالية: نظام ملكي معتدل، حكم فردي مقيد، نظام ملكي دستوري (معتبرين أن القوانين العرفية تشكل دستورا غير مكتوب)، نظام ملكي أوليغارشي. في الأخير فإن هذه التسميات تعود إلى شيء واحد: وهي أن هناك شخصا واحدا يمتلك السلطة غير أنه توجد عدة ميكانيزمات لتعديل هذه السلطة"⁽⁴⁾. وكأن هذه الصيغة الأخيرة ستكون قدر شكل الحكم في الدولة السنيغالية الجديدة كما سيتم التطرق له لاحقا.

ب/ الإرث الكولونيالي ومساعي "البحث" عن الدولة المستقلة.

في سياق التوسع الامبريالي للقوى الصناعية الأوروبية وتقاسم مناطق نفوذها، تحصلت الإمبراطورية الفرنسية بموجب معاهدة فرساي 1783 على أرض سينيغامبيا بشكل رسمي بعدما كانت مكانا لتواجد التجار الأوروبيين بشركاتهم الاقتصادية، وسيظهر التواجد الفرنسي لاحقا حقيقة العمليات الاستغلالية التي "ظهرت" بالأساس من خلال وجود بعض المحطات الاقتصادية البعيدة عن بعضها البعض والتي تشكل نقطة انطلاق

بعض الاستكشافات والبعثات الاستعمارية والتي تمت من طريق التجار، العسكر، المبشرين. (Les Trois (M) Marchands, Militaires, Missionnaires) ومنه يمكن التأكيد على أن حكم السنيغال تم من طريق: المال، السلاح والديانة⁽⁵⁾ وأصبحت وظيفة الإمارات المتهاكمة إنتاج المواد الأولية وإرسالها للمتروبول عبر الشحن البحري التجاري، لتبرز بذلك حقيقة العمليات الاستغلالية التي تسرت وراء دعاوى 'المهمة التحضيرية' (Civilizing Mission)، وقد اتخذ الضباط الفرنسيون تدابير إدارية (مجالس حكم محلية تمثيلية، مجالس أعيان، مدارس تعليمية، ترخيص قيام الجمعيات، تكوين بيروقراطيين...) لحفظ النظام وجمع الضرائب. وعلى الصعيد الاقتصادي شيد بنك السنيغال ومنحت القروض لملاك الأراضي وبنيت التعاونيات الفلاحية ووسعت شبكة السكك الحديدية، وهي مظاهر تعبر عن صيرورة المجتمع السنيغالي من التقليد إلى الحداثة، ومن الانغلاقية إلى الثقافة، ومن نظام الملكية الجماعية إلى نظام الملكية الفردية.

ساهم التغيير السوسيو-اقتصادي الذي أنتجته الصيغ الرأسمالية في اضطراب الديناميكيات الداخلية -إذا ما نحن استعملنا المنهجية الدوركامية- للمجتمع السنيغالي، ويفترض هذا التلاقي الاستراتيجي انخراط السلطات الاستعمارية في استراتيجيات سياسية ترمي من جهة للسيطرة على نظم الإنتاج المحلية وتغييرها لتستوعب شروط الإنتاج الجديد، ومن جهة أخرى أن تضمن لهذه المجتمعات نصيبها من الاستقلالية في تسييرها لعلاقاتها الأولية كي تتجنب حركاتها الاحتجاجية أو الجهادية، وهو رهان سيبقى مستمرا لدى نخب الدولة مابعد الكولونالية كما سنرى فيما بعد. تبرز مصداقية هذه الملاحظة في عدم تبني الاستعمار صيغة الملكية الفردية للعقار الفلاحي، بل تركت زراعة الأراضي للعائلات المنتفعة وفق القانون العرفي، وتقوم الدولة عبر "اقتصاد الصفقة" الإشراف عليها بتسخير قائد وسيط، والهدف من ذلك إجبار الأهالي على زيادة الإنتاج فوق الحاجيات الذاتية وإنتاج حصص توجه للتصدير، إضافة إلى رغبة تفادي السلطات تكلفة إنتاج زائدة، فأجر الفلاحين يقترب من الصفر حيث أبقت لهم السلطات مقابله أراض للاكتفاء الذاتي⁽⁶⁾. سيخلق هذا الواقع دافعا لميلاد الأفكار القومية المطالبة بتغيير منطق الاستغلالية والهيمنة، والاعتراف ب'الأنا' السنيغالية داخل المعادلات السلطوية، في الداخل كما في المتروبول. وهو نضال سيطلع مسيرة بعض النخب الوطنية.

ج) النخب السياسية السنيغالية والطريق إلى الاستقلال.

استطاعت النخب السنيغالية المتعلمة في المدارس الفرنسية التي أنشأها المستعمر أن تطور وسائل عمل جماعية تصنع وتقال بها حقوقها، كما نجحت في تحريك فئات واسعة من الجماهير لتؤدي واجبها الانتخابي بعد أن منحتهم فرنسا حق اختيار من يمثلهم في المجالس البلدية والمجلس العام. وظهرت الأحزاب الاشتراكية بداية من 1948 كحزب الكتلة الديمقراطية السنيغالية ((Bloc Démocratique Sénégalais (BDS) على يد السياسي الشاعر ليوبول سنغور (Léopold Sédar Senghor) ومامادو ديا (Mamadou Dia) واللذين ستتطور مطالبهما من الأطر الاجتماعية الاقتصادية إلى الحيز السياسي فيطالبون بالحكم الذاتي، ويتأسس بعدها /التجمع الوطني الإفريقي (RDA) بقيادة لمين قايي (Lamine Guèye) - رئيس الفرع الفرنسي للأمم المتحدة العمالية SFIO

(قسم السينغال) - الذي اكتسب حزبه الاشتراكي قاعدة نضالية واسعة وتمحورت مطالبه على منح الجنسية الفرنسية لمزيد من الأهالي ودافع عن حقوقهم ضمن إطار سياسة الاندماج، وهو ما تحقق له جزئيا في الإصلاحات الفرنسية ليون بلوم (LEON BLUM) والتي ستسمح أيضا للطلبة المثقفين بالمشاركة في النقابات التجارية.

ويظهر على الصعيد العالمي حركة الزنوجية (Négritude) لتمييز الثقافة والشخصية الأفريقية، وسيقود كتابها الأفارقة⁽⁷⁾ في باريس - غالبا ممن فهموا جيدا نظرية لينين عن التحرر - صراعا فكريا ضد الكولونيالية الإمبريالية. كما وتزداد فعالية النقابات المحلية بعد أن تم ربطها بالنقابات المركزية في المتروبول (CGT, SFIO) التي ستتلقى منها الدعم المادي، لكن سرعان ما ستدخل الأحزاب الوطنية الاشتراكية في صدامات واتهامات متبادلة كما حصل بين زعمي أكبر حزبين: لمين وسنغور، حيث استغل كل منهما الاختلافات الموجودة داخل البنى الاجتماعية لتحقيق الفوز في انتخابات المجالس التمثيلية. فيراهن لمين على المدينة ونخبته الاشتراكية الراديكالية، وسنغور على الريف بجمعياته الدينية. فمثلا "لعبت المصلحية الإقليمية في تشريعات 1951 دورا هاما في معارضة سكان سان-لوي والليبو من شبه جزيرة الرأس الأخضر الموالين للاشتراكيين لحشود القرويين غير المنظمين كأولئك الموجودين بنهر السينغال أو مقاطعة كازامانس التي يحاول حزب الكتلة الديمقراطية أن يجمعهم بقيادة سنغور"⁽⁸⁾. وستشكل هذه الإستراتيجيات بعد الاستقلال ثقافة الرؤساء السنغاليين السياسية الذين يخوضون معركة "الولاء" على هذه الأوساط.

ما يمكن ملاحظته هو أن مركز الثقل السياسي بدأ يتحول إلى الأرياف التي اعتبرت تاريخيا هامشية، وهو تحول يفرض على قادة SFIO تقديم مزايا رمزية للمرابطين لضمان ولائهم، كما وأن لمين قام بدعاية تقول إنه سيدعم الفلاحين في إقليم كازامانس الذين فقدوا محاصيلهم بفعل الأمطار والفيضانات، إضافة أن مناضليه لجأوا إلى رفع شعار الطائفية (المسلم لمين قايي ضد الكاثوليكي سنغور). غير أن سنغور سيتمكن من توسيع دائرة تواجده في العديد من المقاطعات، وسيجمع الأحزاب الصغيرة تحت حزب الكتلة الشعبية السنغالية Bloc Populaire Sénégalais (Bps) الجديد. ففي الانتخابات التشريعية ل 02 جانفي 1956 وعلى الرغم من تحالف SFIO مع الحركة المستقلة في كازامانس (MAC) الجديدة، فسيهزم من جديد وتصدر الكتلة بتحصيلها نسبة 76 % من الأصوات⁽⁹⁾ وستتحول المنافسة السياسية إلى طابع عنيف ومأساوي بعد أن ينخرط كلا الجانبين في عمليات الاغتيال السياسي.

سيكون عام 1956 محوريا في تاريخ السينغال وعموم مستعمرات فرنسا ما وراء البحار، خصوصا بعد أن تم المصادقة على القانون-الإطار (Loi-Cadre) الذي أصبح بموجب المستعمرات شبه مستقلة، وتم وفقه إحداث تغييرات في مؤسسات الحكم الموجودة، فاستبدلت المجالس العامة بمجالس إقليمية، وأنشئ برلمان لكل مستعمرة، وكلها مؤسسات حكم تابعة في وظيفتها للمصالح الفرنسية. وقد رفضت الأحزاب السنغالية كل هذه الإجراءات لأنها تهمش تمثيل النواب السنغاليين وتساهم في "بلقنة" إفريقيا. تتجه كل هذه التطورات لتحقيق

مطالب فيدراليات إفريقيا الفرنسية، وستتحقق فعليا في دستور الجماعة (La Communauté) الذي جاء به رئيس الجمهورية الخامسة ديغول وصادقت عليه السينغال بعد استفتاء 28 سبتمبر 1958 بنسبة 97.2%. "ويقال أن الذراع الاستعمارية اليمنى للرئيس ديغول، السيد برنار كورنو (Bernard Cournut-Gentil) قد مرّر من تحت الطاولة حوالي 200 فرنك المستعمرات الفرنسية في إفريقيا (franc CFA) قبل أن يتمكن من شراء ولاء المرابطين الذين سيكون لهم الدور البارز في التأثير على السينغاليين"⁽¹⁰⁾ وصيغ بعدها الدستور الجديد ببلاغة الديمقراطية واللامركزية، فمثلا "تسمح فيه الديباجة باقتراحات على الأقاليم الفرنسية ما وراء البحار لتضع مؤسسات جديدة "تهدف إلى تطوير ديمقراطي"⁽¹¹⁾. أما "الجماعة" فهي عبارة عن مشروع سياسي يضع هياكل مؤسساتية جديدة تربط السياسات التنفيذية داخل المستعمرات بتشريعات المتروبول، وقد اعتبر ديغول أن المستعمرة التي ترفض الدستور تتال استقلالها. واللافت أن سنغور ورفيقه مامادو ديا دافعا عن الدستور بالرغم من أنه كان يشكل لهم أول فرصة لاستقلال بلادهم، على عكس مواقف العديد من النقابات العمالية والاتحادات الشبانية والطلابية والأحزاب الاشتراكية التي رفضته وعبأت ضده، على رأسها الحزب الإفريقي للاستقلال (PAI) الذي كان قد تأسس في 1957 ونادى "بالاستقلال الفوري".

سيعرف عام 1958 زيادة حضور سنغور في القضايا الوطنية وما بين-إفريقية ومع الجمهورية الفرنسية، فقد أتقن المناورات السياسية مع الأحزاب وتحالف مع نظيره لمين، الذي تراجعت شعبيته، وتمكنا معا من تأسيس الحزب التقدمي السينغالي (UPS)، وعلى الصعيد الإقليمي، وفي إطار بعض الاختصاصات الاندماجية التي يسمح بها دستور الجماعة، أسس "فيدرالية مالي" والتي كانت تضم: السينغال، السودان الفرنسية، داهومي، Haut-Volta (بوركينافاسو حاليا)، غير أن هاتين الأخيرتين انسحبتا بسرعة، وبدأت تظهر صراعات القرار بين ممثلي هذه المستعمرات نتيجة تباين مسارات تكوينها وظروفها الاقتصادية. وهو ما دفع بعض القادة السينغاليين (حزب التجمع الإفريقي-السينغالي PRA-SENEGAL الذي خرج من رحم UPS الذي يقوده سنغور) إلى الاجتماع في داكار وقرر استقلال السينغال في 20 أوت 1960، وبعده أعلنت السودان الفرنسية استقلالها في 20 سبتمبر 1960 تحت تسمية مالي.

إذا كان قبول الإدارة الاستعمارية بحكم كل السينغاليين وبتسيير مركزي لبلادهم، فإن تقرير الساحة الدولية لبعض الحقوق داخل المستعمرات أجبرها على القبول بالتنازل عن عديد صلاحياتها وإنشاء قنوات لتأسيس الحكم الذاتي والتسيير الديمقراطي، وحتى إن لم يكن بالمستوى المطلوب فإنه شكل آلية للحركة الوطنية السينغالية، على صعيد وظيفتها في الداخل، لبناء عناصر التشاركية وخلق المجتمع المقرر. للأسف لم تستثمر هذه الحركات هذا الضغط لإشراك القاعدة المجتمعية في صناعة واتخاذ القرارات، بل تم احتكار المجال السياسي لصالح بعض الشخصيات البارزة التي تتقن جيدا الترتيبات البيروقراطية والعلاقات الدبلوماسية والخطاب السياسي، وأصبح ولاء الجماهير مرتبطا فقط بمقدار المزايا المادية التي تحصلها من دائرة المنافسة الحزبية التي يمكن اعتبار أنها كانت صراعا على "مجالات السلطة Spaces of Power"، السلطة الموجودة ما بين مجال المدينة

والريف، الداخل والخارج، الدين والعلمانية، الزنجية والفرانكفونية، الفردية والجماعية. وستنتج هذه الممارسات نزعة أوتوقراطية في تسيير المرحلة الاستقلالية القادمة.

ثالثا: تشكيل "الدولة المعاصرة" ونظامها السياسي.

لم تنجح السنغال في تشييد الدولة الحديثة ووضع المعايير الجديدة لتسيير العلاقات السياسية بشكل ديمقراطي مدني يختلف عن الأسس الموروثة لحيازة السلطة، فقد كان القانون الجديد في شكله باتريمونيايا وذا نزعة مركزية، "فكما شكل الجهاز الإداري المتضخم الموروث عن الإدارة الفرنسية، طورت البيروقراطية السنغالية 'منطق تراثي'، ما يجعل الحديث عن 'بيروقراطيين تراثيين' مناسباً هنا، والذين يمارسون عملهم وفق المصالح السياسية والولاء للحزب-الدولة، أكثر مما هم موظفي الخدمة المدنية لتنفيذ السياسات العامة"⁽¹²⁾، وكان الاستقلال لا يرى إلا تغييراً في الوضع (Statut) القانوني للدولة دون أن يخلق عقداً اجتماعياً جديداً لشكل العلاقات القائمة، إذ حصل أن "استسلم الحكام الجدد لإغراءات السلطة وسعوا لإنشاء جهاز الدولة الذي بدا أنه كان مركزاً عن بنى الدولة الكولونيالية الموروثة، وغالباً ما تم ذلك على حساب الحريات السياسية الشعبية"⁽¹³⁾. هذا وأصبحت النخبة التي تكونت في المدرسة الوطنية للإدارة نموذجاً للعقلانية البيروقراطية والتنفيذ الأمثل للسياسات العامة وتحقيق مشروع بناء الدولة السنغالية الحديثة.

استلهم سنغور التجربة اليسارية الفرنسية وتأثر كثيراً بأفكارها وتقنيات عملها، وبما أنه حزبه حزب استقلالي شعبي فإنه سينكفى على تعبيراته الإيديولوجية وخطاباته المتكررة التي تعتبر أن التنمية تكون بالمركزية وبالذات، وتصور أن حكمه "بالشعب وللشعب" وأن الحزب الواحد معنى للوحدة والوطن المتجانس، وستُرفع الاشتراكية والزنجية مبدآن لهوية المجتمع الجديد. ويقوم سنغور بغية تحقيق إشراف الدولة على كل الأقاليم بمركزية السلطة عن طريق موضوعة مكاتب الحزب في الأرياف والمقاطعات والمحافظات المحلية الصغيرة، وسيبقى نظام إصلاحه الإداري الذي وضعه في عام 1960 على التسميات الكولونيالية في الريف، فلم يغير تسمية "القائد" و"الحاكم" و"كبير القوم"، وأدرج في إصلاح 1964 تسميات أخرى كالمحافظ ونائب المحافظ؛ إلا أن شكل الوظيفة لم يتغير.

عرف النظام السياسي السنغالي في أولى مراحل هيمنة الرئيس الذي حدد بسطوته طبيعة هياكله ووظائفه بالشكل الذي يؤمن له كامل الصلاحيات ويفتح له مجال الحركة والمناورة داخل أشكال التنافسية السياسية، ويقوم بشرعنة كل ذلك عن طريق مجموعة القوانين الجديدة التي صودق عليها على أساس الولاءات والزيونية. لكن منهجه الاستبدادي جعل حزبه السياسي UPS ينقسم إلى جناحين: السنغوريين (Senghoristes) والدياتيين (Diaistes) (مناصري شريكه في النضال الوطني أمادو ديا بعد أن أوقف سنغور صديقه/الوزير الأول في 18 ديسمبر 1962 وانفرد بالسلطة التنفيذية). سيقوم الرئيس بتحقيق ما يمكن أن ندعوه "الأوتوقراطية دستورياً" بعد إقراره دستور 03 مارس 1963 الذي استلهم مواد من مواد الدستور الفرنسي، وتدخل السنغال بذلك في النظام الرئاسي، ويلغي بموجبه الرئيس منصب الوزير الأول ويأخذ مهامه، معتبراً أن دستور 1960 السابق قد

قسم السلطة التنفيذية إلى قوتين، وعمل بعد ذلك إلى إفقاد البرلمان قوته التشريعية لصالح المراسيم الرئاسية التنفيذية. وصف أحد الكتاب في تعبير دقيق هذه الوضعية أن شكل الدولة الجديدة بات 'ملكية جمهورية' ناقلا هذا التوصيف عن تصريح لمamadou حول تجربته حين قال: "بعد طردي، سيعمد سنغور على تأسيس رئاسية تركزية، فتحت أي مسمى يهيمن لوحده من دون وجود منصب نائب الرئيس أو الوزير الأول؟ حتى البرلمان سيخص إلى قانونه الشهير قانون الرقابة. إن هذا الجهاز قد أحتزل إلى مجرد غرفة لتسجيل قوانين ومراسيم الرئيس. لقد 'أملكّت الجمهورية'*(14)، وكأنّ السنيغال بهذا الحكم تريد أن تعود إلى عصر الزعيم الذي تجسد في الملكات القديمة لكن بتسيير بيروقراطي محاكي للنموذج الاستعماري.

للإنفراد بحكم الملكية الجمهورية، ألغى الرئيس الأحزاب المعارضة وأضعف أدوار رموز الكفاح الوطني، وحتى القيادات من داخل حزبه. والملاحظ أن تجربة الأحزاب الوطنية السنيغالية ومنذ تاريخ نشأتها خلال الفترة الكولونيالية لم تعرف الاستقرار والانضباط والاستمرارية، وقد منعت هذه الظاهرة ترسخ تقاليد حزبية أو تعبئة طاقة نضالية حقيقية، وظهر المال السياسي كعنصر جديد تظفر من خلاله القيادات برئاسة المكاتب المحلية والمناصب الإدارية، بالخصوص في المناطق الريفية "وأدت هذه المنافسة إلى انحرافات مؤسفة، والتي عملت في نهاية المطاف إلى إفساد عمليات انتخاب المسؤولين: فالمال الذي استعمل في شراء البطاقات والضمائم أوجد فجأة فئة من الأغنياء. في الواقع، وإلى غاية سنوات متأخرة من خروج الاستعمار، كانت حيازة البطاقة بمثابة انخراط في الحداثة، وهي تشكل للقرويين القادمين إلى المدينة عنوانا للاعتراف بهم أو تمكينهم من الاتصال ببعض السلطات السياسية، وشاع ذلك بسرعة بعد الاستقلال. مع اشتداد المنافسة الداخلية، وصل النخبون إلى غاية مطالبة المترشحين بأن يشتروا لهم البطاقات أو يعطوهم المال المقابل، وعادة ما كان يرافق ذلك بعض الهدايا"(15). أدى منطق هذه العلاقات إلى وصف مرحلة سنغور بـ"ذروة الفساد"، يرى الباحث شيلدون جيلر أن استثناء الفساد ناتج عن استمرارية اشتغال معايير خلقية تطابق في جوهرها تلك التي كانت لدى السيدو في السنيغال ما قبل الكولونيالية، بحيث أن الطبقة السياسية ورجال الدولة التي تدير الحزب-الدولة ترى نفسها فوق القانون ولها الحق في الاستفادة من الشعب حتى لتحقيق مكاسبها الخاصة"(16) فالسيدو تاريخيا طبقة ترى نفسها فوق محاسبة العدالة وأن سلوكها يتطابق مع القانون 'الصحيح'. وبذلك فإن السنيغال المستقلة لم تتخلص من الإرث المؤسسي للنموذج باتريمونيالية الذي أصبح المحدد الرئيسي للعلاقات السياسية ومصدرا متجددا للأسس الزبونية للسلطة.

عمل رئيس الدولة الجديد لبناء الحكم المؤسسي وتقوية سلطة القانون الحديث بطريقة تعزز ما يضيف نبرة "دستورية" على الصلاحيات التي حددها بنفسه، والسؤال المطروح هنا: هل كان مصدر سلطته المطلقة فقط مؤسسيا؟ وما هي حدود هذه السلطة العقلانية والبيروقراطية داخل المجتمع التاريخي التقليدي المعقد؟ إن الإجابة عن هذين التساولين ترتبط بفكرة تداخل عالمين لتركيب سوسيولوجيا التحولات السياسية في السنيغال، وأن هذا التغير ظل محكوما بإعادة توزيع الموارد التي تتم في غالب الأحيان عبر "الصفقة" أكثر منها سياسات عقد

* نقصد بمصطلح أملكّت ترجمة المصطلح الفرنسي Se monarchiser

سياسي قانوني بين السلطة والمجتمع، وهي ظاهرة لم تعرفها الفترة السنغورية فقط، وإنما ستطبع كل مسار الانتقال الديمقراطي فيما بعد. إن خصوصية هذا التاريخ السياسي لدولة السنغال تتمثل في وجود استمرار التحالفات بين السلطة والجماعات الدينية بمنطقة زبوني وعقلية تراثية، وبالرغم من أنها أنتجت التفاوتات وخلقت ممارسات ماديّة فقد تميزت بقدرتها على الاستمرارية وخلق الاستقرار والأمن والمشروعية، ليس فقط في التاريخ المعاصر ولكن منذ أن تحالفت ممالكها القديمة مع الأرستقراطيات. نموذجٌ للسياسة رسّخ ممارسات اصطلاح عليها الباحثان براتون وفن دو وول (Michael Bratton & Nicolas Van De Walle) "النيوباتريمونيالية" وتوصلا أنه: "في الصيغة النيوباتريمونيالية، فإن علاقات الولاء والتبعية تتخذ لها سياسة رسمية ونظام إداري"⁽¹⁷⁾. كما وأنها تنتج الزيونية كعلاقة تتوسط السيد (المانح) والزبون (الجماعات المنفعية)، لذلك فإن "العديد من علماء السياسة في دراستهم للحياة السياسية بالسنغال يتفقون على اعتبار الزيونية السياسية "شر سينغالي خاص"⁽¹⁸⁾، فهي تتسلل إلى المؤسسات العقلانية الديمقراطية لتغذي منطق الدكتاتورية والهيمنة.

حاول السياسيون توسيع قاعدتهم الشعبية من خلال استثمار التشكيلات الاجتماعية والدينية للمجتمع السنغالي فاهتموا بمسألتين: المسألة الزراعية (البعد المادي) والمسألة الدينية (البعد الثقافي)، وبدأت سياسة التنمية تتم وفق منطق زبوني، أين يستغل الإداري والأحزاب المتنافسة التضامن العضوي الموجود داخل العشيرة أو الطائفة فيقدموا مشاريع لا تحددها السياسات العامة وإنما ترتبط بدرجة الولاء والمساندة. وقد طور المختص في الشأن السنغالي وعموم الدراسات الإفريقية البريطاني دونالد كروز أوبريان مجموعة من الأبحاث لدراسة الولاءات السياسية لدى المرابطين ومريديهم، ويعد كتابه (قديسون وسياسيون: دراسات لتنظيمات المجتمع الريفي السنغالي) مرجعا أساسيا في تحليل الاقتصاد السياسي الجديد للشبكات المجتمعية التقليدية وعلاقة القداسة بالكاريزما والسياسة. وقد استثمر سنغور هاته العلاقة بشكل محترف عززتها جميع الخبرات التي تعلمها من تعامل الاستعمار مع شيوخ القبائل وفقهاء الدين، فعمد بعد الاستقلال مباشرة إلى تقديم الدعم المالي والتقني إلى جماعات عريضة من الولوف، وفرض "اقتصاد التخصّص" على حساب زراعات في مناطق أخرى. هذا وقد ساعدت مؤسسات الإصلاح الزراعي في خلق تواصلية جديدة بين البيروقراطيين والفلاحين، وبين الأرستقراطيات الزراعية وسماسة السياسة (Political Brokers) وعليه: "التقاليد السينغالية حول السياسة العشائرية كما نجدها تشتغل داخل الأوساط الريفية، توفر قناة فعالة لرعاية إعادة التوزيع من المركز إلى المناطق المحلية. إن وجود مثل هذه البنى للسياسة الرعائية بالتوازي مع المؤسسات الرسمية (البيروقراطية) لإدارات الدولة، يعمل على حد سواء على تليين (تنعيم) الميزات الاستغلالية للدولة داخل المناطق الريفية، وتوفر (كنتيجة جزئية) بعض أسس بقاء نظام الحكم في السنغال"⁽¹⁹⁾ وأصبح الحضور السياسي للدولة وطلبها للولاء الجماهيري مرتبطا بالعوائد الاقتصادية التي تصنعها، وفي غياب هذا الشرط يكون عليها أن تستعد لمواجهة التمردات الفلاحية أو دعاوى الانفصال كما سيظهر ذلك لاحقا في إقليم كازامانس.

أما من الناحية الدينية، فإن دور القداست وتزكيات الشيوخ لم يكن يتم على أساس طائفي، فنحن نجد أن أكبر جماعة مسلمة تقف وراء رئيس كاثوليكي، ولا يجب اعتبار ولاء هذه الإثنيات مواطنة حقيقية، وإنما العكس، حيث ينطلق من استراتيجيات الفاعلين لتحسين أوضاعهم المعيشية في دولة تعاني الفقر وإرهاصات البناء المعاصر. كما أن الحكومة تعتمد قبل أي حدث سياسي هام القيام بمشاريع تنموية مثل: تعبيد الطرق وإنشاء السكك الحديدية ودعم وتحسين الزوايا وإقامة الولائم والعروض... وعليه "فحتى تحصل على شرعية غير مباشرة في السنغال، عليك أن تدفع أكثر"⁽²⁰⁾. من جهة أخرى يكتسب المريدون من خلال انخراطهم في بعض الجمعيات المدنية والنقابية والعلمية سلوكات مغايرة وعقلانية، كما ويقوم المرابطون بحساب عوائد المزاي غير معلنة قبل أن يدخلوا في المفاوضات ويعطوا التزكيات اللازمة للنخب السياسية. ولكن ألا ينتقص ذلك من هالتهم وهيبتهم الدينية؟ ألا تفسد السياسة نظرة طلابهم إليهم؟ هل يهدد ترشيد الأنشطة المجتمعية نظام المعاني القديم وينتقص من حضوره؟ الواقع أن سلطة الموروث هي حالة معقدة واستطاعت الجماعات أن تحافظ على أشكال التفاهات التي تفرض مكانة القوة الروحية، كما أنه "لا يمكن فهم السلطات الدينية على أساس عقائلي فقط، فسلطة المرابطين تحتفظ بكاريزميتها (إنها تستمر في صناعة المعجزات)، فوعدها بالجنة لا يزال يستمر في جذب جمهور المريدن، لكن على صعيد التبادل السياسي بين قادة الدولة والأتباع والصوفية أو المواطنين، فإنها تملك منطقاً لا يقاوم"⁽²¹⁾. وتلعب الثقة دوراً أساسياً في تحديد نسبة التفويض، كما أن اللاشعور السياسي والمتخيل السياسي لهؤلاء الأتباع يجعل قراراتهم ممثلة لأمر رجال الدين.

غير أن مشاريع الدعم الفلاحي لتوسيع زراعة الفول السوداني لدى جماعة الولوف ستعرف انحرافات واختلالات، وهو ما عطل مشروع التنمية المحلية واللامركزية. ورغم إنشاء البنك السنغالي للتنمية (BNDS) والوكالة الوطنية للتنسيق والدعم من أجل التنمية (ONCAD) في 1966 فإنها كانت "مكرسة لتهدة المجتمع الرفي، وتحولت هاتان المؤسستان سريعاً إلى بنيات رعائية، فاعلة سياسياً، أما على الصعيد الاقتصادي فهي غير عملية"⁽²²⁾، وغدا النظام السياسي بالنسبة للإثنيات وطبقة التجار والسلطات التقليدية مجرد مانح وشريك، بدل أن يعزز الشعور بالكيانية الوطنية والأمة والهوية الواسعة. ويظهر بذلك "أن التنافس السياسي بين النخب السنغالية دوماً ما كان يشار إليه على أنه نظام المحسوبية (Spoils System)، فالتحالفات والجماعات التي تتشكل ضمن هذه المنافسة تكون موجهة بأمرين: أولاً الوظائف، وثانياً العوائد المادية التي يحصلها حامل الوظيفة وأتباعه. غير أن هناك بعض التحالفات التي في أصلها غير مستقرة، وتفقد في تحالفاتها إلى التماسك المؤسسي كمثل الذي يوفره الحزب السياسي أو أي التزام إيديولوجي مشترك بالمعنى الواسع"⁽²³⁾. لقد ألغى سنغور كل الأحزاب المعارضة وأضعف الاتحادات العقلانية والوظيفية التي كانت قادرة على أن توجه المجتمع نحو المجال العام والتضامن الآلي المدني، وبذلك فبدل التنمية أدخل البلاد في حركة عكسية تقود إلى "الخاص" والانغلاق والتبعية والفساد.

سيخلق هذا الواقع شرخا مجتمعيا بين الأقاليم ويعزز الجهوية، "وسيدخل البعد الزبوني للسياسة العشائرية مشكلات الاتصال بين الأقلية الحضرية النشيطة وأغلبية القرويين الواسعة من مجموع المواطنين السنغاليين. هذا البعد الذي سيتم تفسيره على أنه يجري، عبر معنى خاص وانتقائي ضيق، بشكل ديموقراطي"⁽²⁴⁾. وعلى مستوى آخر، يظهر إذ ما نحن طالعنا دستور 1963 أن صلاحيات الرئيس تتوسع إلى أكثر من 27 مادة (من المادة 23 إلى المادة 47) وهي تمثل مسؤولية كبيرة في ظل هذا الوضع المتأزم، وتضع الرئيس في واجهة الإخفاقات المتكررة، وقد أرغمت أحداث 1986-69 سنغور إلى التفكير في توزيع ممارسة السلطة التنفيذية، فأعاد تعيين منصب رئيس الوزراء في التعديل الدستوري لعام 1970، ويختار فيه التكنوقراطي الشاب البالغ 35 سنة عبدو ضيوف (Abdou Diouf) رئيسا للوزراء. يتساءل الكاتب ساي (Seydou Madani Sy) عن هذا الإجراء فيقول: "بعد مرور ست سنوات على النظام الرئاسي، ها هو الرئيس سنغور يقترح بنفسه لا مركزية النظام عبر إدخاله حكومة جديدة بقيادة رئيس الوزراء، ألا توجد هنا حالة من التناقض؟ ألم تكن مخطئين بشأن الأسباب العميقة لأزمة 1962؟ ألا نعود بذلك إلى نظام يظهر شبيه بالنظام البائد"⁽²⁵⁾. غير أن التعديل لا يُقدم أنه تم وفق استبدادية الرئيس، بل صنعتة "الحيلة" السنغورية أنه تم تحت إرادة الشعب وبشكل ديموقراطي عبر استفتاء 22 فيفري 1970، لكن وبصريح المادة 36 من الدستور الجديد "يُعد رئيس الجمهورية هو الوصي على الدستور، إنه يحدد سياسة الأمة التي تنفذها الحكومة تحت قيادة رئيس الوزراء"⁽²⁶⁾.

ومع أن "رئيس الوزراء وباقي أعضاء الحكومة مسؤولون أمام رئيس الجمهورية، وبدورها الحكومة تخضع لرقابة البرلمان الوطني في الشروط المنصوص عليها بالمادتين 74 و75 (المادة 43)"⁽²⁷⁾ فمن الناحية العملية ليس للبرلمان إلا اعتبار ثانوي، فبالرغم من أنه له الحق في المساءلة الشفوية إلا أن حل الحكومة وإنهاء عمل الأعضاء هو من صلاحيات الرئيس (المادة 43)، كما وأنه على مستوى التصويت فإن مجموع نواب البرلمان وأعضاء الحكومة ينتمون لحزب واحد (UPS) وأمينه العام هو رئيس الدولة، إضافة أن التعديل يبقي للرئيس حقه في حل البرلمان وعليه "فإدخال مبدأ المساءلة الشفوية يعني تهديد البرلمان بالحل"⁽²⁸⁾، وقد لا يكون البرلمان وفق هذه الصيغة سوى ملاذا شفويا.

تثير الاستبدادية السنغورية خلال مرحلة السبعينات توترات وانسدادات، وتبرز تفاوتات، وتخلق إحباطات، ويذكر لنا وزير الثقافة آنذاك أسان ساك (Assane Seck) في مذكراته عن التنافس الانتخابية الحادة التي عرفت اتجاهات الحزب الكبير داخل إقليم كازامنس الذي يتكون من سبع تنسيقيات: بلدية سنغيشور، مقاطعة سنغيشور، كولدا، بيغنونة، سيديو، فلانقارا، اوساوي. "أن الصراع الذي كان في مقاطعة سيديو (Sedhiou) بينه وبين الحاكم المحلي التقليدي إميل باديان (Emile Badiane) يعد بداية فقدان الحزب لتماسكه ومركزيته، وهو ما استدعى تدخل الأمين العام لتهدة الوضع"⁽²⁹⁾. يتطور هذا الصراع بعد استقالة سنغور، وتتطور معها أزمة أسان سال "الولوفي" مع الكازامنسيين، وهو تطور يفيد بتصاعد منطق جهوي في اختيار الممثلين وتجاهل فعلي للمنطق الزبوني، ويصف دومينيك داربون (D. Darbon) هذا الصراع السياسي بين القرويين الكازامنسيين وموظف الإدارة

بأنه صدام بين لغتين مختلفتين وغير مفهومين لبعضها البعض⁽³⁰⁾. ويمكن من جهة أخرى قراءة هذا الاستعصاء على الاندماج بطبيعة الثقافة السياسية للكارزمنسيين التي ترجع في بعض مكوناتها إلى التاريخ القديم، حيث ومنذ عهد المملكات والاستعمار الغربي لم يكن سهلاً إجبارهم على الانقياد والاستسلام.

بظهور العجز الوظيفي للحزب الحاكم وتفاقم صراعه مع الفئات المجتمعية التي كونته والجماعات الأهلية التي تنتظر استقبال مشاريعه، يقوم الرئيس باعتماد التعددية الحزبية المقيدة من خلال القانون رقم 68-75 المؤرخ في 9 جويلية 1975 المتعلق بالأحزاب السياسية والمصادق عليه بالقانون رقم 01-76 ل 19 مارس 1976 والمتعلق بمراجعة الدستور، والذي يتضمن "تكريس مبدأ التعددية الحزبية في بلادنا دون أي حصر، وإن كان يبدو أن نظام الحزب الواحد أصبح غير مرغوب به في السنغال، مع العلم أنه معتمد على نطاق واسع في دول العالم وبخاصة في الدول الإفريقية، بينما ترى التعددية الحزبية كضمانة للمواطنين لممارسة الديمقراطية في ظل تنوع أفكارهم. ومع ذلك فقد يكون انتشار الأحزاب خطراً قاتلاً للسير الحسن للديمقراطية. إنه بات مستحسنًا، مع الحفاظ الكامل على التعددية، بحصر وظيفتها ونؤكد على أنه لا يمكن أن توجد في بلادنا في آن واحد أكثر من ثلاثة أحزاب تنتمي إلى تيارات فكرية متباينة (المادة 3)"⁽³¹⁾، وهذه الأحزاب هي: الحزب الديمقراطي السنغالي (PDS) ذو توجه ديمقراطي ليبرالي يقوده عبد الله واد (Abdoulaye Wade) والذي كان قد تأسس في 1974، والحزب الاشتراكي (PS) كتشكيل جديد لـ UPS، إضافة إلى حزب لنيني-ماركسي هو الحزب الإفريقي للاستقلال (PAI) بقيادة ماجمو ديوب (Majmout Diop). مع ذلك لا ينبغي اعتبار ميلاد هذه الأحزاب تمثيلاً لطبقات اجتماعية واسعة، فهي بدورها متمركزة حول النخب الجامعية، وكما شرح روبرت فاتون (Robert Fatton): "فإن لجوء السنغال إلى التعددية الحزبية كان مثالا جيدا لنظرية أنتوني غرامشي حول "الثورة السلبية"، أين يقدمها الحزب الحاكم كصمام أمان سياسي لتقويض المعارضة السرية الأكثر تقلبا، في حين يتم وضع الأسس للمعارضة "المالية"، هذه الأخيرة التي توافق على القواعد التي وضعها الحزب-الدولة لأجل ضمان مصلحتها السياسية"⁽³²⁾. ويحقق سنغور الفوز في أول انتخابات يترشح فيها بعد التزوير الذي مارسه قيادي الحزب في المقاطعات المحلية وبشكل واسع الريفية منها أين تزداد نسبة الأمية.

لم تعرف الفترة الممتدة بين 1970-80 انتعاشا في الاقتصاد الوطني، وتراجع ثمن الفول السوداني في السوق الدولية، وبدأت الأوساط الريفية تفقد ثقتها في التسيير الاشتراكي والمركزية "السنغورية". يتزامن هذا الظرف مع ظاهرة جديدة يعرفها الحزب الحاكم وهي امتناع الشيوخ تعبئة الأوساط الريفية لصالحه كما كانت مهمتها دائما، وبدأت تظهر ثقافة مغايرة لجيل صوفي شباني يتواصل مع بعض الشخصيات المتمدنة، وتحول خليفة المريدية في مقاطعة مباكي عبدو لاهات مباكي (Abdou Lahatt Mbacke) إلى الانتقاد علنا سياسات الحكومة وأبدى تشاؤمه من تدهور الإنتاج الزراعي والتلاعبات التي تطال توزيع البذور وتسيير التعاونيات، وعلى صعيد الحركات الأخرى بدأت تتوسع حركة تيديان الصوفية: توجه مذهبي جديد يتعارض مع المريدية، واستطاعت أن تنتشر بسرعة وأن تعقد اللقاءات الدولية والوطنية في داكار، وصعدت من غضبها على التوظيف الحصري

للمريدين داخل المقاطعات الحضرية. وفي سياق آخر أعلن الزعيم أحمد نياس (Ahmed Niasse) عن ميلاد "حزب الله" السنغالي تأثراً بدور الإسلام الحركي الذي جسده ثورة الإمام الخميني في إسقاط دكتاتورية الشاه بإيران؛ وزادت على صعيد اليسار الاشتراكي الراديكالي معارضة الأحزاب المرخصة وغير المرخصة منها، وعرفت الجامعة في 1980 إضراباً حاداً للأساتذة قاطعوا فيه الامتحانات وتظاهروا في الشوارع. مجموعة تطورات فعلية أجبرت سنغور على الاستقالة، غير أنه ذكر أنها كانت لسببين⁽³³⁾:

1- معارضته للرئاسة مدى الحياة، " فمئذ انتخابات 1960 كانت مشكلتي في تشكيل فريق يخلفني".

2- الأمر الثاني يتعلق بالسن (74 سنة) بحيث "يجب أن نترك المشعل للشباب".

كانت السلطة الاقتصادية تعزز احتكار سنغور للسلطة السياسية، وبما أن قضية التنمية في هذه المرحلة لم تجد لها حلاً، بدأ التحديث يؤدي إلى نتيجة عكسية ويحدث اختلالات في المؤسسات الاجتماعية. واقع معقد تركه سنغور لوزيره الأول أمادو ضيوف الذي سيدير مرحلة الحكم القادمة، فهل سيتمكن من صنع وظيفة حقيقية للديمقراطية ويكرس نزعتة العقلانية البيروقراطية في التخلص من الأطر النيوباتريمونيالية للحكم؟

رابعاً: الانتقال الديمقراطي: المشروع الناقص.

تنقسم مرحلة ضيوف بميلاد ثلاث نماذج تتداخل لتشكّل نظام الحكم الجديد وهي: الديمقراطية، البيروقراطية، الليبرالية. يسعى من خلالها الرئيس الجديد للخروج من اللعبة المجتمعية التي شكلت بنية النظام السياسي السابق والتوجه نحو إرساء تركيبة قانونية علمانية تكون مرجعاً في تسيير الدولة، وبذلك سيكون تصميمه حول نفاذ جهازه البيروقراطي إلى المجتمع المحلي وسحب السلطة من وصاية الشيوخ ورجال الدين، كما أنه سيراهن على التحولات الثقافية التي عرفها المجتمع السنغالي: كبدية بروز طبقة أكاديمية تكنوقراطية شبابية وانخراط الجنسين في أشكال جديدة للعلاقات وتزايد نسبة انتخاب المرأة، ومن خلال الدور الذي بدأت تلعبه الإذاعات والصحافة في بعث خطاب سياسي جديد نحو الأرياف والمناطق الهامشية التي أصبحت الآن معنية بالتطورات التي تحدث في دكار. لكن رغبته في محاربة الإقطاعية بكل أنواعها باعتبارها قوى الجمود، والمحافظة، والتخلف، وهجومه المباشر ضد القادة قد وضعت في الأصل فجوة حادة بين الجيل السياسي الجديد الذي يعتبر مامادو أحد أبطاله وقدامى "البارونات" المقربين جداً إلى سابقه سنغور. لذلك حاول أن يحجم دور بعض قيادات الحزب الاشتراكي لصالح شخصيات جديدة محالفة له، وأنشأ زبائناً له من البرجوازيات الصغيرة الجديدة تختلف عن البرجوازيات الكبيرة التابعة للحزب العتيق، واستطاع أن يكسب مساعدة ودعم المانحين الدوليين الذين أبدوا ثقتهم بنظامه "التكنوقراطي".

غير أن ضيوف وقع على لعبة الزبونية نفسها في تثبيت سلطته، وإن كانت تتم في عهد سنغور على المنطق الأوتوقراطي، فإنها ستعمل في هذه المرحلة عبر نظام "الديموقراطية الزبونية" إذ طوّر أشكالاً جديدة للزبونية بقواعد ديموقراطية تمثلت في منظمات المساندة التي تضم العديد من المثقفين الشباب والهيئات

النقابية⁽³⁴⁾. إضافة إلى وضعه قانونا جديدا للانتخابات عام 1982 "والذي يمنع تحالفات الأحزاب بحجة أنها "مصطنعة" ولا تستمر بعد الانتخابات"⁽³⁵⁾. وهو ما جعل ليندة باك تصف نظام الحكم خلال مرحلة ضيوف ب "شبه-الديموقراطية" (Semi-Democracy)⁽³⁶⁾ حيث يُختار نصف النواب البرلمانين من قوائم الأحزاب الوطنية على أساس مبدأ التمثيل النسبي، بينما يتمكن الحزب من تحقيق الأغلبية من خلال قواعده على المستوى المحلي. إضافة إلى الداخل، لعب ضيوف -المسلم المقلد للطريقة التيجانية- "ورقة الإسلام" في الخارج من خلال المنظمات الإسلامية العالمية، فاستطاع أن يمثل السنغال كأول دولة من إفريقيا الوسطى في ملتقى منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد بالطائف عام 1981، "وعاد منه بهبة 50 مليون دولار من السعودية و 40 مليون دولار من العراق"⁽³⁷⁾ يستغل جزء منها في محو ديون الفلاحين وزيادة أجور منتجي الفول السوداني قبيل الانتخابات. لكن وبالرغم من المصلحة الاقتصادية التي تجمع الحزب الحاكم بالصوفية عموما، نجد أن منطق الزبونية لم يعرف عصره الذهبي كما أيام سنغور، ففي الانتخابات الرئاسية لعام 1983 لم يحصل ضيوف الأصوات المعتادة للحزب في مقاطعة ديوربل (Diourbel) المريدية رغم التزوير الكبير الذي وقع، وكل ذلك تعبير عن بداية التأسيس لثقافة سياسية مغايرة ومستقلة عن *Ndigels* (أوامر) الخليفة، بالوقت الذي تأسس لهذه الثقافة تحولات الأنشطة الاقتصادية، كتحوّل جيل كامل من الشباب عن اقتصاد الفول السوداني. وعلى مستوى التنشئة الاجتماعية فلم تعد العائلات ترسل أولادها للتعليم في مدارس منطقة دارا (Daara) المقدسة التي تحمل "البركة"، بل أصبحت توجههم إلى المدارس ذات النمط الغربي، فبدأ يتفكك النظام التقليدي للشيخ والمريد. بعد فوزه بقيادة البلد، ألغى ضيوف منصب الوزير الأول، المنصب الذي أوصله إلى الحكم وألغى معه "الحكومة" كمؤسسة للجمهورية (المادة 5) عبر المراجعة الثامنة للدستور بموجب القانون رقم 83-85 المؤرخ في 1 ماي 1983، جاء هذا التعديل ليعزز الرئاسية ويجسد كما تقترض ديباجته: "إرادة التغيير الذي يجب أن تترجم من خلال الاتصال المباشر بين رئيس الدولة ومواطنيه من جهة، وتعزيز التمثيل الشعبي من جهة أخرى"⁽³⁸⁾. واستطاع بذلك الهيمنة على مؤسسات الحكم بمساعدة مجموعة الخبراء القانونيين-الزبونيين أيضا-، "فالسطة الجديدة التي تسمح بتعظيم الصلاحيات لم تتحقق عبر تاريخ السنغال، إن ضعف المؤسسات الديمقراطية وتبعية النواب المنتخبين، بما فيها البرلمان الوطني، ودكتاتورية القرارات 'التكنوقراطية'، وعدم استقرار التوجيهات الاقتصادية والإدارية كما هي الحالة الظرفية لشروط الرقابة والتوظيف في الإدارات العليا، عززت كلها اختلاط الصلاحيات"⁽³⁹⁾، وبدا أن الحكم السياسي يلجأ إلى "الأعلى" حين يشعر بفقدان السيطرة على "القاعدي". خلقت السياسات الزبونية المتعاقبة، كما اعتادت، تفاوتاً حاداً في توزيع الموارد بين الأقاليم، وحظي الولوف كأغلبية مسلمة منذ الفترة الكولونيالية بالتحسينات والامتيازات اللازمة مقابل مباركتهم الحكم والقبول به، وعلى العكس تم في الجنوب وداخل إقليم كازامانس تم تجاهل إثنية ديولا (أو Joola) التي تؤمن بالهيا الخالق Atemit وتحترم الطبيعة والأصول البدائية للتنظيم، فجعلت بعيدة عن مشاريع الحركات الإسلامية والبرامج التنموية السنغورية ولم تكن هدفا لإدماجها الاقتصادي والسياسي في الدولة، فهي ديموغرافيا ليست "ورقة

انتخابية" حيث لا تمثل نسبتها أكثر من 3.6% من مجموع السكان. يساهم إقصاء هذه الفئة وتردي أوضاعها المعيشية وغياب تمثيلها سياسيا إلى تمرد لها في شهر ديسمبر من عام 1983 حيث تواجعت مع قوات النظام وسقط حوالي 24 قتيل. يضع داربون توصيفا دقيقا حين يحلل: "إن مشكلة ديولا هي مشكلة ذلك المجتمع الغير منظم والغير تراتبي، والمتكامل عبر ثقافات جد متسقة والتي ترفض أي سلطة وتتعارض مع نظام سياسي إداري يريد أن يفرض نفسه بأي ثمن دون أن يلزم نفسه بأن يتكيف، إنها مشكلة مجتمع قادر على تسيير نفسه بنفسه والذي يرى أن هناك نظاما للتسيير الاجتماعي يريد أن يفرض نفسه دون أن يقدم شيئا جديدا"⁽⁴⁰⁾، وظهرت بذلك في كازامنس فكرة التغيير وتخطي وصاية المراجع الدينية والسياسات الطبقية.

عطلت ليبرالية ضيوف تنمية الاقتصاد وأرغمت الدولة على قبول برامج التعديل الهيكلي العالمية، وحسب الخبير الاقتصادي سمير أمين فإن ضعف التنمية في دول التبعية مرده الأزمة البنوية للدولة بحيث أنه: "ليس هناك كثير من الدولة في إفريقيا، يوجد فقط إدارة كومبرادورية سيئة التي ليست حتى دولة حقيقية. بعبارة إيديولوجية، هذه الوضعية تعبر عن تعاضد المصلحة الفردية، أو العشائرية والزبونية، وغياب معنى التضامن (على مستوى الطبقات والمستوى الوطني)، واختزال المنافسة السياسية إلى مجرد ممارسات إنتهازية مبتذلة، التي بدورها لا تسيّس الشعب كما وتؤخر من تكوين المواطنة المسؤولة، الشرط الضروري لمحاولات الديمقراطية"⁽⁴¹⁾. واقع سيخلق حركة مضادة أثناء الانتخابات الرئاسية المقبلة.

يتوسع نطاق حركات نقد النظام المطالبة بالإصلاحات، وتجد في الحزب الديمقراطي السنغالي التعبير الواضح عن مطالبها خصوصا وأن الحزب رفع شعار *SOPi* (أصله لغة الولوف ويعني التغيير)، فحصل الحزب على تعبئة واسعة في إقليم كازامنس والأحياء الحضرية. غير أن نتيجة الانتخابات ستتقصر من هذا الحماس وتخييب التوقعات، ويكون الإعلان عنها بشكل يؤكد عمليات التزوير والتلاعب⁽⁴²⁾ وستحدث النتائج العديد من الإضرابات والمظاهرات نظمها الشباب الذين هاجموا كل ما يرمز إلى الدولة، وعبروا للإعلام والرأي العالمي - بالخصوص القنوات الفرنسية- أن مؤسسات الدولة الرعائية ما هي إلا "شبح" جديد لنظام لا يسعه الاشتغال والقيام بوظيفته، "لقد عبروا من خلال العنف عن رفضهم للعبة السياسية التقليدية، في لغة شديدة متفجرة، لغة ليست ثائرة فقط على السياسة ولكن أيضا على القيم المسماة تقليدية، الكل استوعب خطاب المعارضة الرمزي من خلال شعار التغيير *SOPi*. لقد حولوا المعنى ودعوا إلى مواجهة جسدية مع الدولة ومع "نظام من اللصوص" بحسب تعبيرهم، نظام أفرغ من شرعيته التاريخية ووظيفته كفاعل رئيسي في البناء الوطني"⁽⁴³⁾، وأصبحت الحياة السياسية الجديدة تتطلب قراءة نقدية بعيدا عن نظرية النخبة وتحليلات النظرية الانقسامية (Segmentarism) الإثنية.

على مستوى ترتيبات المعارضة، يشكل الوزير الأول السابق مصطفى نياس (Moustapha Niasse) حزب تحالف قوى التقدم (AFP) في 15 جويلية 1999 ويترشح لرئاسيات 2000 كمعارض شرس لرئيسه السابق بعد تحالفه مع واد. وسيستطيع هذا الأخير اغتنام "الفرصة السياسية" والفوز في الجولة الثانية بنسبة 58,50 %، بينما حقق ضيوف 41,50 %.

عبد الله واد: تجسيد الفرصة السياسية "الزبونية الجديدة".

غالبا ما وصف فوز عبد الله واد في رئاسيات 2000 بـ "التداول السياسي" أو "الفرصة السياسية" أو "التغيير"، وأعتبر الانتصار الفعلي للمعارضة في الدور الثاني بداية قدوم عصر الديمقراطية في السنغال⁽⁴⁴⁾. جاء هذا الانتصار كمحصلة طبيعية لمجموع التحولات البنوية في شكل الدولة السنغالية ونظام الحكم فيها، ومن تراكم الموروثات السابقة وتفاعلها مع البيئة العالمية والإعلامية الجديدة (تشير إلى الحضور القوي لواد في المقابلات والأخبار العالمية)، يضاف إلى ذلك نجاح المعارضة في إشراك لجان المراقبة الدولية حول الانتخابات ووضع نظام عبدو ضيوف تحت الضغط السياسي العالمي. كان عبد الله واد يرى أن نزاهة الانتخابات⁽⁴⁵⁾ هي مفتاح الفوز، وتحقيق له ذلك، ويعبر النشاط الواسع لمنظمات المجتمع المدني المستقلة في المدن عن وجود نوع من التفاعل الجديد بين المواطن والمجال العام، وعن إعادة تشكيلهم للممارسات السياسية الممتدة عبر الزمن الطويل. فنجاح "النزاهة" سيعيد صياغة تصورات فئة واسعة من المجتمع السنغالي عن مؤسسات الدولة ومفهوم السلطة.

من جهة أخرى، كان الفوز في علاقة مع التحولات في الاقتصاد السياسي بعد التسعينيات والتي كانت مسؤولة عن إعادة صنع علاقات الإنتاج وتغيير ميزان القوة بين الطبقات الاجتماعية، يحلل الباحثان فوشير وطارق داهو كيف أن هذا الاقتصاد الجديد الذي تشكل بظهور طبقة من المهاجرين السنغاليين بدؤوا يحولون رأسمال ضخم من المهجر إلى بلدهم الأصلي، وهو ما تنبّه له واد فنظم حملة واسعة في المهجر. إضافة إلى ذلك تصاعد النشاط التجاري وبرز طبقة مقاولي البناء التي كان لها دور فعال في النقابات، كما وتطور إنتاج وتصدير الفوسفات وكذا نشاط صيد الأسماك⁽⁴⁶⁾. لقد أفقدت الأنشطة الجديدة احتكار الدولة للمجال الاقتصادي الذي يشكل داخل السنغال عنصر التسلط والنفوذ لأي نخبة سياسية، وجعلت سلطة المزارعين والأرستقراطيات المرابطة غير قادرة أن تكون حسمًا ومحورًا في الاقتصاد الوطني، والسؤال الآن: هل ستستطيع هذه التحولات تغيير العلاقات الزبونية بين المجتمع والنظام السياسي؟ وهل ستقل 'وسائط السلطة' بين الدولة والمجتمع من غير الرسمي إلى الرسمي ومن الوصايا الـ *Ndigsels* إلى احترام القانون؟

بعد سنوات قليلة من حكم الرئيس عبد الله واد للدولة، تغيرت نظرة الكتاب والسياسيين إلى شخصيته وتطورت معها انتقاداتهم لتسييره ونوع الزبونية الجديدة التي يؤسس لها. كان ذلك مثلاً موقف الكاتب والصحفي كوليبالي الذي ألف في جويلية 2003 كتاباً يوضح هيمنة النظام الجديد فعنونه: "واد، معارض في السلطة: التداول المفخخ؟"⁽⁴⁷⁾ على أساس أن الرئيس سيقوم "شبكات ولاء" غير معهودة وفي أماكن جديدة. لقد تمكن بفضل تجربته في المعارضة من معرفة مصادر المكونات السلطوية وكيفية اشتغالها، فحاول أن يستقل عنها ويخرج النظام السياسي من تبعيتها عن طريق التغيير الجزئي وأسلوب المناورة، فعلى صعيد الموارد المالية استغل الخارج في جمع الهبات والمنح من الهيئات الدولية، واستفاد من أموال المهاجرين الذين وسع لهم امتيازات الاستثمار في الداخل، كما حاول صنع علاقات جديدة مع الغرب عبر دفاعه عن مكافحة الإرهاب في إفريقيا وضمانه الوساطة

بين الخصوم الإفريقيين كحالة الصراع بين الكوت ديفوار ومدغشقر. وفي الداخل، يدرك واد أن قوة الحركات الشبانية والطلابية هي التي حررتة حين سجنه ضيوف في 1988 وهي التي أوصلته للحكم بعدما أزلت هذا الأخير عن طريق النظار المنظم والمقاومة الفكرية والإعلامية، فيسعى لكسب ودها وتأبيدها. يشرح ليو زيليغ (Leo Zeilig) في مقال له "التعبئة الطلابية ما بين 2000-04" أن واد لم يحقق فعلا ال *sopi*، بل أعاد باسم الإصلاحات نفس الممارسات السياسية التقليدية لكسب التأييد والتضامن، فقد خصص مبالغا كبيرة للجامعة والجمعيات الطلابية وزاد من عدد الطلبة المسجلين ومن نسبة المنح إلى الخارج⁽⁴⁸⁾، فخفتت إثر ذلك أصوات النقابات الطلابية المعارضة إزاء السياسات العامة والتزمت الصمت في عديد من القضايا.

وعلى صعيد السلطة الدينية وأدوارها، حاول واد الانتقال من تأثيرات الإسلام التقليدي السائد (المرابطي-الريفي) نحو هوية إسلامية "سنيغالية" نشأت خصوصا في المناطق الحضرية، وعزز من جهة أخرى عبر المدارس والجامعات قيم الفردية مقابل الجماعة وهيمنة العائلة وأوامر الشيوخ⁽⁴⁹⁾. لكن لا ينبغي القول أن واد تخلى كلية عن خدمات الإسلام التقليدي، فقد عزز تحالفاته مع الأوساط المريدية واتخذ نوعا من الحذر بشأن مسألة قانون الأسرة المتنازع عليه ما بين صبغه بمبادئ العلمنة أم بأحكام الشريعة.

وحول وحدة أقاليم الدولة، كان الرئيس يدرك جيدا أن أزمة كازامنس هي أزمة وضعياتها الاقتصادية التاريخية، فقام بالاتصال المباشر بقيادة الأجنحة المسلحة بعيدا عن الوساطات، وعزز سنة 2002 دور المؤسسات الحكومية في الريف وتم فتحها لجميع المواطنين، وخلق برنامج دعم التنمية الاجتماعية الاقتصادية من أجل السلام في كازامنس PROCAS، تقوم نظريته على "أن تنفيذ معظم المشاريع الإنمائية يهدف إلى تحسين حياة الناس من خلال تعزيز قدراتهم ومحاربة هذا الوضع المعقد لحالة (لا حرب، لا سلام)"⁽⁵⁰⁾، واستفاد من تأييد الخارج في فرض دبلوماسيته حول التوتر في الحدود بين مسلحي حركة كازامنس وغينيا وغامبيا.

نموذج الديمقراطية الزبونية هو صيغة مكلفة ويتطلب موارد مستمرة، والاقتصاد السنغالي لم يستطع تحقيق القدرة اللازمة لتفعيل قدرات الداخل وأصبحت هياكله وقطاعاته في تبعية تامة للمؤسسات الخارجية، والتي هي الأخرى أبدت امتعاضها من قراراته "السيادية" على عكس ضيوف الذي اعتبر دوما "ولد السنغال المطيع". وفي الانتخابات الرئاسية ل 2007 تظهر ملامح التنافسية الحقيقية ضد واد الذي حصل على نسبة 55.9% بالرغم من المراهنة على أصوات الخارج ل "سنغالي أمريكا". إن الملاحظة التي يمكن إبدائها بخصوص الانتخابات هي أن الدستور لم يجسد منذ الاستقلال سلطة السلطات في الدولة بعد لجوء كل الرؤساء المتعاقبين لسلطات موازية يقدمها المجتمع وجماعات النفوذ الاقتصادية، وهي ظاهرة سيكرسها واد في ترشحه لرئاسيات 2012. والملاحظة الثانية هي أن الوزير الأول ومن خلال وظيفته يسعى لمعرفة مكامن السلطة ومواقع العلاقات الزبونية التي تشكل قوة رئيسه، فيصبح مستقبلا خصمه الأول، وهو تخوف دفع في الماضي سنغور وضيوف لإلغاء هذا المنصب، غير أن واد سيهزم أمام وزيره ماكي سال (Macky Sall) في رئاسيات 2012 ولم يحقق سوى نسبة 34.20%. بحيث فاز سال بنسبة 65.80%.

بالرغم من الانتقادات الموجهة إلى ثقافة النيوباتريمونيالية في تجسيد البناء السلطوي للنظام السنيغالي، فإنها في المقابل تشكل عند آخرين عنصرا للاستقرار، مثل موقف الباحثان فال و ماديور اللذان اعتبرا، في دراسة مستقلة لمفوضية الاتحاد الأوروبي عن "الاقتصاد السياسي السنيغالي" أن "الزبونية صاحبت عملية الترسخ الديمقراطي وساهمت في الاستقرار السياسي، لقد ساعدت على تفسير ملامح تميز شكل الديمقراطية في السنيغال، ومعالم الاستمرارية الدستورية والقدرة على إدارة المنعطفات الخطيرة التي تهدد كيان الدولة (مثل فترات الانتقال بين الرؤساء المتعاقبين). غير أن تعايش استخدام قواعد الرسمي وغير الرسمي لممارسة السلطة، ووجود خطوط ضبابية بين المجال العام والمجال الخاص وبنيات الهيمنة واحتكار الثروة، هي عموما غير ملائمة لعملية التنمية"⁽⁵¹⁾. وبذلك على عكس النظرية التي تعتبر التنمية مدخلا للديموقراطية، تقدم وجهة النظر هذه نمطا محليا للحكم في مقدوره مزج الأسس الحداثية والتقليدية للسلطة، وأيضا لشكل الاقتصاد السياسي.

خاتمة.

قدرة أنظمة الحكم في السنيغال على البقاء وتكيفها بين المنطق التقليدي والقانون الحديث جعل الصيغة النيوباتريمونيالية تشكل هوية الممارسات السياسية ومصدرا حيويا للأطر الزبونية والعلاقات المصلحية، وأصبح تقرير شكل السلطة يتم عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية في الوقت الذي تحتجز فيه الدولة هذا الحيز وتدافع عن مصالحها أكثر مما تدافع عن مصالح المجتمع. لقد أفقدت التقاليد والانتهازية السياسية المجتمع حركته "ونزعت عنه صفة المجتمعي" بتعبير آلان تورين، ولم تستطع الديمقراطية على الطريقة السنيغالية أن تردده إلى الطبيعي و'المدني' الحديث، على الأقل فيما يخص ممارسة النشاط السياسي.

تميزت هذه الأنظمة بتعديل المؤسسات السياسية قبل أي مواعيد انتخابية التي هي مقياس مستوى شرعيتها، وكانت تعتبر أن الديمقراطية ماهي إلا مجرد تحديد للسلطات وضمان الانتخاب الحر وعلى فترات منظمة فوقعت في شكلية القواعد القانونية، ولأن الرؤساء كانوا يدركون أنهم يغيبون المساواة المجتمعية الحقيقية، كانت الديمقراطية الزبونية النموذج المناسب لضمان الاعتراف داخل الدولة، وخارجها باعتبار أنها تملك اقتصادا يتحرك عن طريق المعونات الخارجية. ومن جانب آخر، لم تستطع المعارضة بعد وصولها إلى الحكم إيجاد معالجة مؤسسية أو تنظيم جديد للعلاقات المجتمعية السياسية بشكل تكون فيه قادرة على خلق المواطنة وثقافة الديمقراطية.

المراجع والإحالات:

(1) جورج بالاندييه: أنثروبولوجي وسوسيولوجي فرنسي من مواليد 1920، اتجه عام 1946 إلى إفريقيا لإنجاز أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ "التحولات الاجتماعية في الغابون والكونغو"، وقام بمعاينة التحضر بالكونغو برازافيل التي ترأس فيها مركز بحوث إفريقيا الوسطى، كما تتبع ديناميكية التحديث في الكونغو، السينغال، موريتانيا ليرجعالى فرنسا عام 1951. اهتمامات بالاندييه الواسعة بالشؤون الإفريقية جعلته يؤسس عام 1957 مركز الدراسات الإفريقية. من أهم مؤلفاته التي رسّخت تقاليدا سوسيولوجية لدراسة خصائص الشعوب الإفريقية:

* Georges Balandier, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire: dynamique des changements sociaux en Afrique Centrale* (Presses Universitaires De France, Paris, 1955). (طبع عدة مرات)

علم الاجتماع المعاصر لإفريقيا السوداء، ديناميكية التغيرات الاجتماعية في إفريقيا الوسطى: كتاب جاء تطورا لأطروحته، يشرح فيه آثار الاستعمار على إعادة إنتاج البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعين الغابوني والكونغولي، ويعقد مقارنة بين أكبر الإثنيات التي قسمتها الحدود إلى دول متجاورة فيما بعد: إثنية الفانج Fang ذات طبيعة قتالية وترحالية، والكونغو Ba-Congo المتمسكة بالأرض، يخلص بها إلى وضع منظور "الديناميكية" كإطار تحليلي واعد لدراسة "التغير الاجتماعي" الذي يصيب البنى الداخلية للمجتمعات التقليدية بعد علاقتها بالبنى الإستعمارية الخارجية ودخولها في نمط جديد من أشكال التعاملات الاقتصادية والمالية والثقافة المسيحية الأوربية... استخدم بالاندييه تقنية الملاحظة بالمعاينة وارتكز في تقييماته على المنهج البنوي الذي طوره آنذاك رائد البنوية كلود ليفي شتراوس الذي درس المجتمعات البدائية في أمريكا اللاتينية.

* Georges Balandier, *Afrique ambiguë* (Paris, Librairie Plon. 1957).

إفريقيا غامضة: قدم في هذا الكتاب نتائج بحوثه الميدانية بالسينغال ومناطق أخرى. يستهله بحبه و"لعبة الذكريات" التي ربطته بالحضارة الإفريقية ومكوناتها المتفردة، كانت تقنيته المنهجية أخذ عينات من هذه المناطق يستطيع بها إيجاد قانون عام لتفسير سيكولوجية الشعب الإفريقي وتفاعلات أنماط الإنتاج السابقة مع الواقع الرأسمالي الجديد الذي صنعه الاستعمار. ويشير مصطلح الغموض إلى شيئين: أولا: إلى جهل الآخر الغربي بالتاريخ الاجتماعي لهذه التشكيلات وعدم قدرة التقارير الإدارية الاستعمارية ضبط وتفسير منطق أفعالها وثقافتها، وثانيا: غموض مسار التغير وخط التطور الذي يبدو أنه ينحو اتجاها غير محسوم العواقب.

إضافة إلى العديد من المؤلفات والمقالات المتخصصة في مجالات علم الاجتماع الدولية للتعريف بإفريقيا، وإشرافه على تأطير طلبية دكتوراه بشمال إفريقيا ضمن نطاق علم الاجتماع الحضري بالأساس. كل ذلك يعكس إرادة فعلية لإعادة تقديم الأفارقة.

(2) نذكر على سبيل المثال أعمال موريس أويس الذي درس بعمق المشاكل النظرية لوصف قواعد اللغة الزنجية الإفريقية Negro-Africaines وسياسات اللغة والشفهية، مؤسس مجلة إفريقيا واللغة (1966-1977) Afrique Et Langage.

كتاباته الأساسية حول اللغات الإفريقية ذات البعد البنوي ضمن مؤلف:

Maurice Houis, *Anthropologie linguistique de l'Afrique noire* (PUF, Paris, 1971).

(3) لمزيد من التفاصيل، أنظر مؤلف ريمون روني الضخم الذي جمع فيه العديد من المخطوطات التاريخية لإفريقيا الغربية وتتبع تاريخ القطع الأثرية، كما عالج نمط الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية لهذه الشعوب بمنهج إحصائي تحليلي قبل وبعد ظهور الإسلام. وسيصبح هذا المؤلف قاموسا للباحثين ليس فقط لدراسة هاته الشعوب بل حتى في التأريخ لمصر ودياناتها:

Raymond Mauny, *Tableau géographique de l'ouest africain au moyen Age d'après les sources écrites, la tradition et l'archéologie* Institut Français D'Afrique Noire, (Dakar, 1960)

(4) Gerti Hesseling, *Histoire politique du Sénégal: institutions, droit et société*. (Paris: Karthala, 1985), p 113.

(5) Hesseling, Ibid., p 120.

(6) Samir Amin, *L'éveil du Sud, l'ère de Bandung 1955-1980: Panorama politique et personnel de l'époque* (Le Temps Des Cerises, France, 2008) p 70.

(7) نشير مثلا إلى كتابات فرانز فانون وكتابه في تحليل سيكولوجيا الإنسان الأسود: بشرة سوداء، أقتعة بيضاء. وقد طبع لعدة مرات وترجم لأكثر من لغة، أنظر الترجمة للعربية:

فرانز فانون، بشرة سوداء، أقتعة بيضاء. ترجمة، خليل أحمد خليل (دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى 2004).

- (8) Christian Roch, *Le Sénégal à la conquête de son indépendance, 1939-1960: chronique de la vie politique et syndicale, de l'Empire français à l'indépendance*. (Karthala Editions, Paris, 2001) p 130.
- (9) Christian Roch, Ibid., p 164.
- (10) Hesselting, Ibid., p170.
- (11) Hesselting, Ibid., p 168.
- (12) Linda J. Beck, *Brokering democracy in Africa: The rise of clientelist democracy in Senegal* (New York: Palgrave Macmillan, 2008) p 55.
- (13) Sheldon Gellar, *Democracy in Senegal, Tocquevillian analytics in Africa* (New York: Palgrave Macmillan, 2005) p47.
- (14) Abdou Latif Coulibaly, *Le Sénégal à l'épreuve de la démocratie: Enquête sur 50 ans de lutte et de complots au sein de l'élite socialiste* (L'Harmattan, Paris,1999) p 84.
- (15) Assane Seck, *Sénégal, émergence d'une démocratie moderne, 1945-2005: Un itinéraire politique* (Karthala Editions, Paris, 2005) p 75.
- (16) Sheldon Gellar, Ibid., p 54.
- (17) Michael Bratton & Nicolas Van de Walle, « Neopatrimonial Regimes and Political Transitions in African World Politics », *World Politics*, Volume 46, Issue 04, July 1994, p 458.
- (18) Jean Bossuyt et Ismaïla Madior Fall, *Analyse d'économie politique au Sénégal: Dans quelle mesure le cadre global de la gouvernance au Sénégal est-il réformable?* (Etude indépendante réalisée pour le compte de la Délégation de l'Union Européenne au Sénégal, Février 2013) p 8.
URL: http://eeas.europa.eu/delegations/senegal/documents/presse_corner/20130226_analyse_d_economie_politique_au_senegal/20130226_version_finale_rapport_pea_fr.pdf
- (19) Donal B. Cruise O'Brien, *Saints & Politicians: Essays in the organization of a Senegalese peasant society*. (Cambridge: Cambridge University Press, 1975) p 177.
- (20) Donal Cruise O'brien, "Le "contrat social" sénégalais à l'épreuve », in, Collectif, *Sénégal, la démocratie à l'épreuve* (Paris, Karthala Editions, Politique-Africaine, N°45 –mars 1992) p 13.
- (21) O'brien, "Le "contrat social" Ibid., p 13.
- (22) Mamadou Diouf, « Le clientélisme, la "technocratie" et après ? » In (Momar-Coumba Diop (editor), *Sénégal, Trajectoires d'un État* (Dakar: Codesria, 1992) p 252.
URL : <http://www.codesria.org/IMG/pdf/diouftrajectetat.pdf>
- (23) O'Brien, *Saints & Politicians*, Ibid., p 164.
- (24) O'Brien, Ibid., p 173.
- (25) Coulibaly, Ibid., p 87.
- (26) Ismaïla Madior Fall (Réunis par), "Textes constitutionnels du Sénégal de 1959 à 2007" In, *Collection du CREDILA*, XXIII, Centre de Recherche, d'Étude et de Documentation sur les institutions et les législations africaines, Dakar. 2007. p 82.
- (27) Ibid., p 82.
- (28) Hesselting, Ibid., p 267.
- (29) Assane Seck, Ibid., p 81.
- (30) Voir: Donal Cruise O'brien, Ibid., p 14.
- (31) Madior Fall, Ibid., p 90.
- (32) Linda J. Beck, Ibid., p 57.
- (33) Momar Coumba Diop, Mamadou Diouf, *Le Sénégal sous Abdou Diouf: Etat et société* (Karthala Editions, Paris: 1990) p 83.
- (34) يمكن الإشارة إلى الأدوار المحورية التي قامت بها كل من: الحركة الوطنية للمساندة (MNS)، لجنة مساندة عمل الرئيس عبدو ضيوف (COSAPAD) وجماعة الالتقاء والتبادل من أجل السنيغال الجديد (GRESN).
- (35) Linda J. Beck, Ibid., p 59.
- (36) Ibid., p 59.
- (37) Ibid., p 79.
- (38) Madior Fall, Ibid., p108.

(39) Mamadou Diouf, "L'échec du modèle démocratique du Sénégal, 1981-1993", *Africa Spectrum*, Vol. 29, N° 1, (Institute of African Affairs at GIGA), 1994. p 53.

(40) Voir : M.Coumba Diop, M .Diouf, Ibid., p49.

(41) Samir Amin, Ibid., p 64.

(42) حصل تباين في نتائج الانتخابات حتى من داخل مؤسسات الدولة نفسها، فالجريدة لوموند صرحت في 02 مارس 1988 نقلا عن مصادر حكومية أن نتائج الفرز أعطت 77% من الأصوات لصالح ضيوف مقابل 21% لعبد الله واد، وبعدها أعلنت ندوة حكومية مستندة إلى معطيات من وزارة الداخلية نسبة 74.19% لضيوف و 24.78% لواد، وما أعلنته المحكمة العليا يؤكد على نسبة 73.20 % لضيوف و 25.80% لعبد الله واد.... ورد في:

M. Coumba Diop, M .Diouf, Ibid., p 319.

(43) Mamadou Diouf, Ibid., p 58.

(44) Richard Vengroff, Michael Magala, "Democratic Reform, Transition and Consolidation: Evidence from Senegal's 2000", *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 39, No1, 2001, p 160.

(45) أكد تقرير لجنة المراقبين الدوليين للانتخابات الرئاسية التي نصبتها المنظمة العالمية للفرنكفونية أن:

"الجولة الثانية قد جرت في نفس مناخ الحرية والحوار والتسامح الذي طبع الجولة الأولى، إن انطباعهم العام حول هذا الموضوع هو أن: "السنيغال بلد الحرية. وأن الانتخابات جرت في ظروف جيدة، وبدون وجود تجاوزات كبرى، وحافظ الدور الذي قامت به الصحافة، وعبر موجات الأثير على مناخ من البقطة وهو عمل يجب أن يثمن، كما أن الإدارة أبدت مسؤوليتها في تنظيم الانتخابات، ووقفت قوات الأمن في موضع الحياد وهو ما أعطى للانتخابات وثوقية مميزة. ويمكن بذلك اعتبار أن تنظيم الانتخابات جاء بشكل مرضي للغاية". أنظر:

Organisation Internationale de la Francophonie, « Rapport des missions d'observations des élections présidentielles 27 février 2000: 1ertour du scrutin 19 mars 2000 et 2etour du scrutin », p 15.

URL:

http://democratie.francophonie.org/IMG/pdf/RAPPORT_DES_MISSIONS_D_OBSERVATIONS_DES_ELECTIONS_PRESDIENTIELLES_27_FEVRIER_2000_-_1ER_TOUR_DU_SCRUTIN_19_MARS_2000_-_2E_TOUR_DU_SCRUTIN.pdf

(46) Tarik Dahou et Vincent Foucher, *Le Sénégal, entre changement politique et révolution passive, «Sopi» or not «sopi»?*. Paris: Karthala Editions, (politique africaine) 2004. pp 7-8.

(47) Abdou Latif Coulibaly, *Wade, un opposant au pouvoir: L'alternance piégée*. (Edition Sentinelles, Dakar 2003)

(48) نجد أنه ما بين السنة الجامعية 01-2000 و 03-2002 انتقل عدد المسجلين من 585 28 إلى 1172 31 وحوالي 2500 طالب إضافي،

هذا وقد واجه واد الهيئات الدولية التي تطالبه بتقليص نفقات المنح للطلبة، معتبرا ذلك عنصرا سياديا... أنظر:

Leo Zeilig & Vincent Foucher, « En quête de changement politique: la mobilisationétudiante au Sénégal, 2000-2004 » In, Tarik Dahou et Vincent Foucher, *Le Sénégal, entre changement politique et révolution passive*, Ibid., p49.

(49) Tarik Dahou et Vincent Foucher, Ibid., p 19.

(50) ورد على الموقع الرسمي للجريدة الرسمية السنغالية. أنظر الرابط:

http://www.jo.gouv.sn/spip.php?page=imprimer&id_article=5412

تاريخ الزيارة 2017/12/25

(51) Jean Bossuyt et Ismaila Madior Fall, Ibid., p 8.